فتش عن «الكود»!

قرأت باهتمام ما أثارته «الأهرام» تحت عنوان «ماذا بعد حريق مبنى مجلس الشورى - ثروتنا العقارية تنتظر الأمان».. وفى ضوء هذه القضية فإننى أوضح النقاط التالية:

- إن الكود المصرى للحريق جاء متأخرا عن الكود الإماراتى بنحو ٢٠ عاما وجاء خاليا من تأمين كل من المساكن ومد وصلات الغاز اليها.

- إن دولا عربية مثل دبى وقطر والبحرين قد سبقتنا بأن ألزمت كل مسكن بوجود جهاز إطفاء فيه تأمينا له وللغير من خطر الحريق الذى قد ينتقل من مسكن لآخر أبعد من المتسبب الأصلى الذى قد يشوبه الإهمال فى التعامل مع النار بصورة غير آمنة كما هو الحال فى اغلب الحوادث.

- تشهد مصر حاليا معدلات متزايدة لتوصيل الغاز الطبيعى إلى المساكن، وما يصاحب ذلك من ارتفاع معدلات اخطار الحرائق والتى تبدأ أغلبها من المطبخ، وتشير الدلائل إلى الاتجاه لزيادة معدلات التركيب. إلا أن هذا التوسع فى استخدامات الغاز الطبيعى يحمل تزايدا فى مخاطر الحريق يفوق بمراحل خطر احتمال انفجار أنابيب البوتاجاز نتيجة للمخاطر الناجمة عن احتمالات حدوث تسرب أو كسر فى توصيلاته والتى تتفاقم فى حالات وقوع الزلازل أو حوادث انهيار المبانى بما يؤدى إلى تعدد مصادر الحرائق خلال فترة زمنية محدودة بما يفوق امكانات المواجهة، فضلا عن أن السيطرة على حوادث التسرب داخل المساكن - والتى قد تنتج عن كسر العداد أو التوصيلات الداخلية - تخرج عادة عن نطاق قدرة شاغلى المسكن.

- بالرغم مما سببته «قنبلة» البوتاجاز وتسببه اليوم تلو الآخر عن كوارث تقشعر لها الأبدان فإن الاستمرار فى مد شبكات الغاز وتوصيلها للمنازل مع مايحويه من مطلب حضارى تقدمى وتنموى فى غيبة توفير وسيلة إطفاء بكل منزل، ينذر بكوارث قومية لاتحمد عقباها.

محمد مظهر - قطاع البترول

جريدة الاهرام (صفحة ١١) ٢٠٠٨/٩/٤